

الدولة المدنية والنظام الديمقراطي لدى مرجعية السيد السيستاني

د.خالد شوكات

(أستاذ جامعي/ وزير ونائب برلماني تونسي سابق)

مدخل:

عندما التحقت بالمدرسة الإعدادية في قريتي "المزونة" التي تقع على طريق الجنوب التونسي، كانت الثورة الإسلامية الإيرانية لتوها قد نجحت في الإطاحة بالنظام الشاهنشاهي، ورموزها وقادتها وفي مقدمتهم مرشدها الأعلى آية الإمام الخميني (ق س) تملأ الدنيا وتشغل الناس، وكان النقاش بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية على أشده، فالثورة الإسلامية كانت حدثا عظيما ومدويا بالمعنى التاريخي، ولكن العنصر الأكثر مفاجأة للمتابعين والمهتمين في الغرب والشرق كان إصرار قائد الثورة على إعلان "الجمهورية الإسلامية" نظاما سياسيا جديدا للدولة في إيران، ولم يكن ذلك أمرا مألوفا على الصعيد الدولي، فقد كان العالم حينها منقسما إلى معسكرين، غربي ليبرالي وشرقي شيوعي، وكانت الأنظمة المتداولة إما اختراعا أوريبيا أمريكيا أو اختراعا روسيا سوفيتيا، أما المسلمون فهم بعيدون تماما عن مسألة طرح نموذج مختلف للحكم، فهم يعيشون على هامش الحضارة تقريبا.

لقد تابعت ومنذ تلك السن المبكرة - وما زلت أفعل إلى اليوم الجدل العميق الذي أثارته أطروحة "الجمهورية الإسلامية" واستمرار هذا الجدل، بل احتدامه، مع اكتمال نظرية "ولاية الفقيه" وطرحها على الجمهور العام باعتبارها الإطار الشرعي والمقوم النظري للنظام الجمهوري الإسلامي، خصوصا بعد أن تحولت النظرية التي يردّها البعض إلى كتاب "آية الله منتظري"، إلى مؤسسات وآليات استوعبها الدستور

الإيراني الجديد ونزلها قادة النظام الإسلامي على أرض الواقع تدريجياً، فأضحت مصطلحات من قبيل "المرشد الأعلى للثورة الإسلامية" و"مجلس خبراء الدستور" و"مجلس الشورى" وغيرها من المؤسسات الدستورية الإيرانية كلمات مألوفة لدى الرأي العام الإسلامي والدولي، دون أن تنفي عنها هذه الإلفة، على الرغم من مرور أربعة عقود على قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طابعها الإشكالي.

إن نظرية ولاية الفقيه تظل برأي كثير من الباحثين والمفكرين الإسلاميين وغير الإسلاميين، مسلمين وغير مسلمين، رؤية سياسية تتجاوز الفضاء الإسلامي الشيعي إلى الفضاء الإسلامي الأشمل، حيث تشير بعض الكتابات إلى أن بعض الأفكار الرئيسية التي استندت إليها قد استمدتها الإمام الخميني من خلال اطلاعه على كتابات وآراء بعض الجماعات الإسلامية السنية، ومن بينها جماعة الإخوان المسلمين والأطروحات التنظيرية لبعض مفكريهم، خصوصاً عند إقامة الإمام (ق س) في النجف الأشرف في عقد الستينيات من القرن العشرين، إذ إن آليات من قبيل "الانتخاب" و"الشورى" والجمع بين تمثيل "الخاصة" و"العامة" والحراسة الدينية والمؤسسة النيابية أو التمثيلية، كانت دارجة في كتابات المفكرين الإسلاميين السنة مثل أبو الأعلى المودودي صاحبة نظرية الدولة الإسلامية في باكستان، وسيد قطب صاحب مؤلف "معالم في الطريق" الذي طرح كذلك مشروع دولة إسلامية معاصرة.

لكن التحولات التي سيعرفها العالم الإسلامي المعاصر بشقيه الشيعي والسني خلال العقود الماضية، والمتغيرات التي سيشهدها العالم بأسره بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، والتداعيات المصاحبة لذلك وتأثيراتها الفكرية والسياسية العاصفة إقليمياً ودولياً، ألقت بظلالها على حركة الفكر الإسلامي وساهمت في بلورة مراجعات نقدية عميقة لنظريات الحكم عند

الإسلاميين، حيث طرحت بقوة إشكاليات جديدة حول نظام الحكم من وجهة نظر إسلامية لم تكن دارجة من قبل، لعل من أهمها "نظرية الدولة المدنية" وما ترتبه من قبول بالنظام الديمقراطي القائم على مبدأ "ولاية الأمة" بدل "ولاية الفقيه" التي كان الإمام الخميني صاحب الفضل في بلورتها نظريا وتطبيقيا.

وقد شكل سقوط نظام صدام حسين الديكتاتوري في العراق منذ أبريل ٢٠٠٣، فرصة لاختبار نظرية ولاية الأمة ومجالا لاعتماد دولة مدنية ونظام ديمقراطي في بلد مسلم يشكل الشيعة غالبية سكانية فيه، وما كان لهذا المسار أن ينطلق دون بروز مرجعية النجف الأشرف ممثلة في المرجع الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني على الساحة العراقية العامة، ودعوته الواضحة الصريحة إلى ضرورة أخذ العراقيين بآليات الدولة المدنية والديمقراطية في دستورهم الجديد ودولتهم المستجدة، الأمر الذي ساعد على تجاوز مطبات كثيرة وتفكيك ألغام عديدة كانت ستفاقم من أزمت المرحلة الانتقالية الصعبة وربما تحول دون أي نوع من أنواع الاستقرار وستفضي إلى تفكيك البلد وانهيار مؤسساته، خصوصا في ظل وجود محفزات داخلية وخارجية ومشاريع تقسيم إقليمية ودولية كانت تراهن على بث الفتنة والفرقة على أسس طائفية واثنية وقومية وغيرها، ومن هنا ساهمت المرجعية في حماية الوحدة الوطنية.

أولا: محددات نظام الحكم في الإسلام:

لقد شكل نظام الحكم إحدى أهم الإشكاليات على مر التاريخ الإسلامي، بل لعله شكل الإشكالية المركزية الأكثر تعقيدا وسببا في انقسام المسلمين، فالفرق الإسلامية الكبرى الرئيسية في التاريخ الإسلامي منذ وفاة الرسول الأكرم محمد (ص)، مثل السنة والشيعة والخوارج، ظهرت إلى العلن في ارتباط بمسألة

الحكم، على هذا النحو أو ذاك. أما في التاريخ الإسلامي المعاصر، فإن جل الصراعات والخلافات الأساسية قد برزت للعلن في إطار انقسام المسلمين في مختلف أقطارهم حول شكل الدولة ونوع النظام السياسي، ومن ذلك انقسام المسلمين إلى معسكرين متناحرين علماني وإسلامي.

إن أول خلاف كبير واجهه المسلمون بعد التحاق نبيهم بالرفيق الأعلى (ص)، هو الموقف من الولاية بعد غياب الرسول الذي كان مالكا للسلطتين الروحية والزمنية، حيث ذهب فريق منهم إلى القول بـ"ولاية الإمام" وهم شيعة الإمام علي بن أبي طالب (ع)، وفريق آخر قال بـ"ولاية الأمة" وهم من سيعرف لاحقا بأهل السنة والجماعة الذين ما يزالون ينظرون حتى الساعة لتجربة "الخلافة الراشدة" باعتبارها تجربة مرجعية على المسلمين العمل على إحيائها، بالنظر إلى تمثلها القيم والمبادئ الإسلامية.

لقد مثل الخلاف المستدام حول محددات الحكم الإسلامي، بين مختلف المدارس والفرق والجماعات الإسلامية، بالنسبة لبعض المفكرين القدامى والمعاصرين على السواء، دليلا على بشرية ونسبية هذه المسألة، فقد كانت النصوص المقدسة المعنية بالدولة وسياسة الشأن العام قابلة للتأويل والتفسير، ولم تحظى يوما بالإجماع، فيما شكلت تجارب الحكم الإسلامي المتعددة على اختلاف مرجعياتها دليلا آخر على الطابع الإنساني الأرضي الاجتهادي لهذه المسألة.

إن إصرار بعض الزعماء السياسيين والفقهاء الدينيين والمفكرين الإسلاميين على إضفاء طابع القداسة على نظرياتهم في الحكم الإسلامي أو تجاربهم فيه، مثل قول الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان "إنما حكمتكم بإرادة الله"، أو قول الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور "أنا ظل الله في الأرض"، لم يفضي البتة إلى خلق تجربة حكم إسلامي دائمة، سواء تعلق الأمر بالمجال السني أو بالمجال الشيعي أو بغيرهما، فقد قادت جميع تجارب الحكم الإسلامي في نهاية المطاف إلى الخلاصة نفسها، أن

الشأن لا يتجاوز كونه تجربة واجتهاد، معرض للصواب كما هو معرض للخطأ، وقد تطول دولته لكنها في الخاتمة ستزول ولو دامت بضع قرون، كما كان شأن الخلافة العثمانية التي عمرت قياسا إلى غيرها طويلا.

ثانيا: تجارب الحكم الإسلامية الشيعية والسنية

شهد التاريخ الإسلامي عبر عهوده المتعاقبة، منذ الإسلام المبكر وإلى غاية الإسلام المعاصر، سواء في المجال الشيعي أو في المجال السني، وكذلك في المجال الخارجي (نسبة إلى الخوارج/الإباضي)، جميع أشكال الدول وأنظمة الحكم، التي نسبت نفسها جميعا إلى الإسلام، مستعينة لكسب شرعيتها الدينية على النصوص القابلة للتأويل وعلى فقهاء كانوا غالبا مستعدين للي عنق الآيات والأحاديث النبوية خدمة في غالب الأحيان لإرادة الحكام والملوك المستبدين، حتى إن عالم الاجتماع العراقي الشهير علي الوردي رحمه الله سماهم بـ"فقهاء السلاطين".

لقد أقيمت على أرض المسلمين، شيعة وسنة وخوارج، خلافة وممالك وجمهوريات وإمارات والسلطنات، كما عرف المسلمون الحكم الجمهوري المنتخب والحكم الملكي الوراثي العضوض، واتسم التاريخ الإسلامي ببروز أنظمة حكم عادلة وأخرى مستبدة، وأقيمت دول على قاعدة الإمامة الشريفة المنحدر حكامها من الشجرة النبوية الشريفة كما أقيمت أيضا على أساس التمكين لسلالات سلطانية عربية وأعجمية متعددة، واتخذت دول إسلامية توجهها قوميا فيما أخذت ثانية طابعا تعدديا، وشكلت تجارب في الحكم الإسلامي نماذج للحكم الرشيد العادل فيما نحت أخرى منحى الاستبداد الغاشم.

ومن مفارقات تجارب الحكم الإسلامية، أن تجارب شيعية بنيت على أساس الولاية للأمة بعد غيبة الإمام المهدي (ع) في وقت عرف فيه الفكر السياسي الشيعي غالبا بارتباطه الوثيق بفكرة الإمامة والمهدوية، بينما نجد تجارب سنية شيدت فيها

الدول على قاعدة "إمارة المؤمنين الشريفة" و"ملك الأسر الهاشمية المباركة"، وفي حين بلور الشيعة المعاصرون نظرية "ولاية الفقيه" التي أفضت إلى إقامة "جمهورية ديمقراطية ذات مرجعية إسلامية"، فإن تجربة الحركات الإسلامية السنية المعاصرة قد أنتجت نماذج في الحكم غاية في "الشيوقراطية" من قبيل دولة "طالبان" في أفغانستان ودولة "داعش" في العراق وسوريا.

إلا إن ما يجب ملاحظته إن الفكر الإسلامي المعاصر، برافديه الأساسيين الشيعي والسني، قد انتهى مع مطلع القرن الحادي والعشرين إلى تبني نظرية الحكم نفسها، دافعا من جهة الدين إلى وظيفته الأصلية الروحية والأخلاقية والاجتماعية، ومدافعا من جهة ثانية على التقاء الإسلام مع القيم الكونية والإنسانية التي تحث على الحكم الرشيد والديمقراطية النيابية وحقوق الإنسان وهو ما تجسم في نظرية "ولاية الأمة أو النظام الديمقراطي".

ثالثا: نظرية ولاية الأمة والنظام الديمقراطي

لقد ارتبط الفكر السياسي الشيعي عبر القرون بمركزية الفكرة الإمامية، لكن غيبة المهدي (ع) منحت الفرصة بالمعنى التاريخي لبلورة العديد من الرؤى والنظريات والمقاربات المتعلقة بالحكم، خصوصا مع اشتداد عود المرجعية النجفية وشقيقاتها، وذلك قياسا بالمجال السني الذي ظل مشدودا أكثر إلى نظريات "طاعة ولي الأمر" و"عدم الخروج على الحاكم حتى ولو كان ظالما" و"ضرورة عدم نقض البيعة"... إلخ.

وقد اشتهرت الكثير من الوجوه العلمائية في الأوساط الحوزوية، من قبيل الشيخ النائيني الذي يعتبر برأي الباحثين المنظر الفقهي والمدني الأبرز للحركة الدستورية في الحوزة العلمية- الشيعية.. إذ تعد رسالته الفقهية المعنونة بـ «تنبيه الأمة وتنزيه

الملة» من أوائل الرسائل العلمية والفقهية التي أثبت فيها مشروعية الحركة الدستورية.

والثابت عند كثير من الكتاب والباحثين المعاصرين المهتمين بعلاقة الدين والدولة في الفكر السياسي الشيعي، أن المحن والاضطهاد والتضييق والمحاصرة التي لاحقت مراجع الشيعة وعلمائهم، خصوصا خلال الفترة العثمانية وزمن صدام حسين، قد أسهمت في تطوير حساسية هؤلاء إزاء الاستبداد والديكتاتورية وهياهم بلا ريب لتبني أفكار تحررية ومدنية وديمقراطية، بلغت أوجها مع رعاية المرجعية النجفية، وتحديد مرجعية السيد علي السيستاني، لمشروع الدولة المدنية والنظام الديمقراطي في العراق الجديد.

وتعد الإسهامات الفقهية والفكرية لمرجعية السيد السيستاني في موضوع ولاية الأمة على نفسها والتشريع لدولة مدنية ونظام ديمقراطي في العراق الجديد المتعدد طائفيا واثنيا ودينيا، والدعوة إلى دولة الخدمات المتساوية في معاملتها لمواطنيها أيا كانت خلفيتهم القومية أو العقائدية، والتشبث بالتوازي مع ذلك بالوظيفة التاريخية والروحية والاجتماعية لرجال الدين، تأسيسا فعليا لما يمكن تسميته بـ"الإسلام الحضاري"، الذي يقطع مع تخلف الأمة الإسلامية طيلة القرون الماضية ويفتح المجال للمسلمين للمساهمة في تنمية منظومة القيم الكونية والإنسانية، التي تتفق حول معايير الحكم الرشيد ومنظومة حقوق الإنسان وتفصل وظيفيا بين الدولة والدين، لا على قاعدة العداء المتبادل بل على أساس العمل المشترك لما فيه خير المواطنين، وهو ما لا يمكن أن يتحقق عمليا إلا في ظل الدولة المدنية وضمن نظام ديمقراطي تعددي حقيقي.

رابعا: مرجعية السيد السيستاني والعراق الجديد

يقول الباحث محمد محفوظ في مقاله المعنون بـ"السيد السيستاني والدولة المدنية":
 إن السيد السيستاني من خلال إدارته غير المباشرة للمسألة العراقية، ينطلق من أن العراق كشعب متنوع مذهبيا وقوميا ويحتضن أديان متنوعة، يديرها انطلاقا من نظريته الفقهية التي تتضمن بناء دولة مدنية حاضنة وممثلة لجميع أطراف الشعب العراقي، وأن الديمقراطية وآلياتها المختلفة هي القادرة على إدارة الحياة السياسية والإدارية للشعب العراقي..".

ويرى الباحث نفسه "إن السيد السيستاني، يدير فقها الدولة العراقية وفق رؤية فقهية مغايرة لنظرية ولاية الفقيه.. وإن الرؤية التي يتبناها السيد السيستاني في إدارة المسألة العراقية لا تستهدف بناء دولة شيعية بالمعنى الأيديولوجي، وإنما بناء دولة مدنية تشترك جميع أطراف الشعب العراقي في تكوينها وإدارتها..".

ويؤكد محفوظ في مقاله المشار إليه إلى: "إن السيد السيستاني قبل وشجع أن تكون دولة العراق بعد سقوط الديكتاتورية دولة ديمقراطية تعددية ونظامها السياسي تمثيلي"، مضيفاً أن "السيد السيستاني قد عمل، مع اتضاح معالم رؤية بريمر الحاكم العسكري الأمريكي للعراق، على أن تتم كل الخطوات الكبرى التي يتشكل منها النظام السياسي الجديد، بناء على تصويت وأخذ رأي الناس فيها، فشرعية النظام السياسي وفق رؤية السيد السيستاني، يجب أن تكون نابعة من اختيار الناس لها، وشرعية النظام السياسي نابعة كذلك من مدى تمثيلها لرأي الناس وإرادتهم".

ويخلص الباحث في النهاية إلى الآتي: "لقد لعبت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف دورا رئيسيا في العملية السياسية الجارية في العراق، فأستمرت المرتكزات، وواكبت تحولاتها، ورعت مسيرتها، وكان لمواقفها الأثر البالغ في الحفاظ على

الوحدة الوطنية، والسعي لإنجاز الاستقلال والسيادة، والعمل لإنهاء الاحتلال، من خلال الحث لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، على أساس الالتزام بالقانون، ومبادئ العدالة والمساواة واحترام الآخر وتفعيل المشاركة الشعبية.

كما يؤكد محفوظ في خاتمة دراسته على تقديره: "أن الرؤية التي يتبناها السيد السيستاني في ضرورة بناء دولة مدنية - تمثيلية - ديمقراطية، هي البداية الفعلية لامتلاك أسباب التقدم والتطور في مجتمعاتنا، وذلك لعدة اعتبارات من أهمها أن قوة الدولة وصلابتها الحقيقية، نابعة بالدرجة الأولى من التفاف الناس عليها وتمثيلها لقوى الناس المختلفة، إذ يبدو من مختلف الوقائع أن الدولة المدنية التي تمثل جميع الحساسيات والاعتبارات وهي القادرة على صياغة المجتمع على أسس أكثر عدالة وحرية، وهذا ما تحتاجه فعلاً مجتمعاتنا العربية والإسلامية".

مراجع البحث:

- ١- هشام جعيط، مسيرة محمد في المدينة وانتصار الإسلام، دار الطليعة، بيروت ٢٠١٥
- ٢- فرهاد دفترى، تاريخ الإسلام الشيعي، دار الساقى، لندن ٢٠١٧
- ٣- ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد ٢٠٠٦
- ٤- تشارلز تيللي، الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٧
- ٥- د. سالم بن هلال الخروصي، الفكر السياسي عند الإباضية والزيدية، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٦
- ٦- د. عبد الحسين شعبان، الإسلام وحقوق الإنسان، مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني، بيروت ٢٠٠١

٧- د. الرزينة لالاتي، الفكر الشيوعي المبكر: تعاليم الإمام محمد الباقر، دار الساقى،

لندن ٢٠٠٤

٨- د. عبد الحسين شعبان، جذور التيار الديمقراطي في العراق، بيسان للنشر، بيروت

٢٠٠٧

٩- هشام جعيط، الفتنة جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، دار الطليعة،

بيروت، الطبعة الخامسة ٢٠٠٥

١٠- عز الدين عناية، الأديان الإبراهيمية: قضايا الراهن، دار توبقال، الدار البيضاء

٢٠١٤

١١- محمد محفوظ، "السيد السيستاني والدولة المدنية"، رابط المقال:

<https://www.juhaina.net/?act=artc&id=٤٢٢٥١>